«إرنست ويونغ»: 50.7 مليار دولار قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ بالشرق الأوسط في 2013

كشف تقرير إرنست ويونغ «EY» لصفقات الاندماج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن ارتفاع قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ المحلية من 44.8 مليار دولار أمريكي في عام 2012 إلى 50.7 مليار دولار أمريكي في 2013، بزيادة قدرها 13 في المئة.

كما شهد عام 2013 تسجيل 442 صفقة، بزيادة نسبتها 11 في المئة عن عام 2012 الذي بلغ فيه عدد الصفقات المعلنة 398 صفقة.

وشهد الربع الأخير من عام 2013 نشاطا أعلى بمعدل 11 في المئة للصفقات المعلنة، مسجلاً 119 صفقة مقارنة مع 107 صفقات في الربع نفسه من عام 2012، في حين انخفضت قيمة الصفقات إلى8.0 مليارات دولار أمريكي بمعدل تراجع 40 في المئة مقارنة مع 13.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأخير من عام 2012.

وبالمقارنة مع الربع السابق، تراجعت قيمة الصفقات المعلنة من 17.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث لعام 2013 إلى 8.0 مليارات دولار أمريكي في الربع الأخير من نفس العام، بينما ارتفع عدد الصفقات من 93 صفقة في الربع الثالث لعام 2013 إلى 119 صفقة في الربع الأخير لنفس العام بمعدل نمو بلغ 28 في المئة.

وفي سياق تعليقه على التقرير، قال فل غاندير، رئيس خدمات استشارات الصفقات في EY الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «كان 2013 بشكل إجمالي عاما أفضل لسوق الاندماج والاستحواذ. ومع ذلك، فقد شهد الربع الأخير من 2013 تراجعا من حيث قيمة الصفقات بالمقارنة مع الربع نفسه من عام 2012.

وتتوقع أن يستمر الأداء بالتحسن خلال عام 2014 نظرا لمواءمة المقومات الأساسية مثل التفاؤل الاقتصادي السائد، وتوافر الائتمان، وأهمية النمو، والتوقعات الإيجابية حول تامين فرص العمل».

الشعور السائد

اظهر أحدث تقارير EY لمؤشر ثقة رأس المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي يقيس ثقة الشركات وتوجهات مجالس الإدارة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن 75 في المئة من المستطلعين يتوقعون تحسن نشاط الصفقات المحلية، بينما يعتبر 51 في المئة أن النمو أهم الأولويات التي يركزون عليها.

ووجدت الدراسة أن مؤشرات الاقتصاد المحلي حازت على أعلى معدلات الثقة، لا سيما النمو الاقتصادي «70 في المئة»، وتوافر الإئتمان «59 في المئة».

وبالإضافة إلى الثقة المتنامية، حيث يرى 87 في المئة من المدراء التنفيذيين أن قطاع الائتمان إما مستقر أو آخذ بالتحسن، وهو أعلى معدل تفاؤل منذ عامين.

ومن المرجح أن تعقد مجموعة من القطاعات صفقات استحواذ خلال الأشهر الـ12 المقبلة، مثل قطاع المنتجات الاستهلاكية، والعقارات، والسيارات، والمنتجات والخدمات الصناعية المتنوعة والخدمات المالية. وصرح 75 في المئة من المستطلعين أنهم سيستخدمون السيولة الأموال النقدية لتمويل صفقات الاستحواذ المستقبلية، مما يشير إلى توفر مستويات عالية من لدى المؤسسات والشركات العائلية.

دولة الإمارات وقطر تقودان الصفقات الإقليمية

سجلت دولة الإمارات 5 صفقات، وقطر صفقتين من أصل أكبر 10 صفقات معلنة من حيث القيمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2013.

وتصدرت أكبر صفقات الاندماج والاستحواذ من حيث القيمة في عام 2013 صفقة اندماج شركتي الإمارات للألمنيوم «إيمال» ودبي للألمنيوم «دوبال» بقيمة 7.5 مليارات دولار أمريكي، تلتها صفقة استحواذ مؤسسة الإمارات للاتصالات «اتصالات» على شركة اتصالات المغرب بقيمة 6.1 مليارات دولار أمريكي.

وواصل قطاع الاتصالات في عام 2013 توجهه المتمثل في تسجيل صفقات كبيرة القيمة مع شراء مؤسسة قطر لحصة بلغت 5 في المئة من شركة «بهارتي إيرتل» الهندية بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي.

الصفقات المحلية

ارتفعت قيمة الصفقات المحلية إلى 22.5 مليار دولار أمريكي، تلتها الصفقات الصادرة بقيمة بلغت حوالي 18.5 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 37 في المئة من إجمالي قيمة الصفقات المعلنة في عام 2013.

ومن حيث الحجم، شهد عام 2013 صفقات محلية فاقت في عددها الصفقات الواردة والصادرة مستأثرة بمعدل 49 في المئة من إجمالي الصفقات.

وبلغت قيمة إجمالي الصفقات الواردة 9.7 مليارات دولار أمريكي بتراجع طفيف عن قيمة الصفقات الواردة المعلنة خلال عام 2012 والتي بلغت 9.9 مليارات دولار أمريكي.

وهيمن قطاع النفط والغاز خلال 2013 على الصفقات الواردة مستأثرا بـ18 صفقة شكلت 18 في المئة من إجمالي عدد الصفقات الواردة و39 في المئة من إجمالي قيمتها.

وفي هذا السياق، قال أنيل مينون، رئيس خدمات استشارات صفقات الاندماج والاستحواذ في EY الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تاريخيا جهة مصدّرة لرؤوس الأموال.

لكن عام 2013 كان مختلفاً جراء تخصيص جزء كبير من رؤوس أموال صفقات الاستحواذ ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

لثروة السيادية

من أصل الصفقات الـ 442 المعلنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2013، شكلت صفقات صناديق الثروة السيادية 19 صفقة بلغت قيمة إحداها 14.5 مليار دولار أمريكي، مما يجعل صناديق الثروة السيادية أكبر فئة شراء واحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث شكلت 29 في المئة من إجمالي قيمة الصفقات خلال عام 2013.

ارتفاع قيمة الاستحواذات في الشرق الأوسط

الكشف عن أول منصة إلكترونية لتداول الذهب والفضة في قطر

أعلنت «ذهب القابضة المحدودة»، إحدى شركات الاستثمار القابضة في مركز دبي المالي العالمي، عن إطلاقها «كيو-جولد» «QGold»، أحدث شركاتها التابعة وأول كيان تجاري في قطر لتداول الذهب والفضة عبر الإنترنت. وتم إطلاق «كيو-غولد» بهدف تعزيز تجارة الذهب والفضة من خلال إستخدام التكنولوجيا، الأمر الذي يتيح للمستثمرين إمكانية تداول السبائك الذهبية والفضية عن طريق نظام تداول آمن كليا عبر الإنترنت.

وتخطط «كيو-غولد» إلى الوصول بتداول الذهب والفضة إلى مستوى جديد من خلال استخدامها لأحدث تقنيات الإنترنت. وستمكن هذه البوابة الإلكترونية المستثمرين من رعاية استثماراتهم والاطلاع على الأسعار السائدة، بالإضافة إلى إجراء عمليات التداول على مدار الساعة من أي مكان في العالم وبالأسعار العالمية الفورية. وبالإضافة إلى كونها منصة ملائمة للتداول، تضمن «كيو-جولد» نقاء وسعر المنتج إلى جانب التسليم المضمون ورسوم الخدمة المعقولة.

وقال سعادة الشيخ محمد بن نواف آل ثاني، رئيس مجلس إدارة «كيو-جولد»: «بتنامي دور التجارة الالكترونية أكثر فأكثر في دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك وللإستفادة من إمكاناتها المتزايدة، قمنا بإطلاق بوابة خاصة للتجارة الإلكترونية «كيو-جولد». ونعتزم، من خلال هذه المنصة الآمنة، الاستفادة من زيادة الاعتماد على التقنيّة الرقمية لمنح حاملي حساباتنا خدمات فريدة في مجال تداول الذهب عبر الإنترنت. ونقوم بتوفير الذهب المعتمد في السوق القطري مع خدمات التغليف والشحن المتعارف عليها في كافة انحاء العالم.» وتوفر بوابة تداول الذهب الإلكترونية لشركة «كيو-جولد» عملية تداول مؤتمة بالكامل، مما يسهل على المستخدمين الجدد التعامل مع هذه البوابة. كما تتيح هذه المنصة الإلكترونية خدمة التسجيل التجريبي لإجراء عمليات التداول الوهمية. ومن خلال حلولها المبتكرة للتداول، تطمح «كيو-جولد» في أن تصبح رائدة على مستوى هذا القطاع وأن تساهم بشكل كبير في النمو الإقتصادي لدولة قطر والمنطقة.

وقال محمد أبو الحاج، الرئيس التنفيذي «كيو-غولد»: «تزود بوابة التداول الإلكتروني «كيو-غولد» عملاءنا تجربة مثلى للتداول عبر الإنترنت وعلى مدار الساعة من أي مكان في العالم. وباعتبارها خدمات ذات قيمة مضافة، نقوم أيضا بتوفير التقارير البحثية والإحصاءات حول سوق الذهب والعوامل المؤثرة بالأسعار. كما وتساعد هذه التحليلات حاملي حساباتنا على إدارة استثماراتهم وعمليات التداول بكفاءة.»

ارتفاع إيرادات المالية العامة في الأردن إلى 8 مليارات دولار خلال 2013

«كونا» – أعلنت وزارة المالية الاردنية عن ارتفاع إيرادات المالية العامة في البلاد إلى 5ر758 مليار دينار أردني «ثمانية مليارات دولار» خلال العام الماضي بزيادة قيمتها نحو 704 ملايين دينار أو ما نسبته 13ر9 بالمئة مقارنة بعام 2012.

وذكرت الوزارة في بيان نشرته على موقعها الالكتروني ان الارتفاع جاء نتيجة زيادة الإيرادات المحلية بحوالي 392 مليون دينار وارتفاع المنح الخارجية بنحو 312 مليون دينار.

وأضافت أن النفقات العامة وصلت إلى 065. 7 مليارات دينار لترتفع بما نسبته 7. 2 بالمئة.

وأوضحت ان ذلك جاء ولأول مرة اثر انخفاض النفقات الجارية لعام 2013 مقارنة بعام 2012 بحوالي 157 مليون دينار أو ما نسبته 5. 2 بالمئة وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 344 مليون دينار أو ما نسبته 51 بالمئة وهو ما يعكس توجهات الحكومة بضبط الإنفاق الجاري وتعزيز الإنفاق الرأسمالي الإنمائي.

واشارت الى ان التطورات المالية الأولية اسفرت عن تسجيل عجز مالي بنهاية عام 2013 بحوالي 5ر1306 مليون دينار بما يتفق وتوقعات قانون الموازنة العامة لعام 2013.

وقالت انه في ما يتعلق بالمديونية فقد سجل صافي الدين العام ارتفاعا عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 517. 2 مليار دينار أو ما نسبته 2. 15 بالمئة ليصل إلى حوالي 097. 19 مليار دينار أو ما نسبته 6. 79 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2013.

وذكرت الوزارة ان هذا الارتفاع جاء محصلة لارتفاع الدين الخارجي بحوالي 2ر302 مليار دينار وارتفاع صافي الدين الداخلي بحوالي 214 مليون دينار فقط مقارنة بنهاية عام 2012.

«الاتحاد الأوروبي»: إصلاحات هيكلية لتعزيز القدرة التنافسية والاستمرار في مسار الاندماج المالي

اختتم وزراء المال في الاتحاد الأوروبي اجتماعات استغرقت يومين ببروكسل، جرت خلالها مراجعة الإطار التشغيلي لآلية الإنقاذ الأوروبية للإشراف على البنوك.. وجرى إحراز تقدم في ما يتعلق ببعض القضايا العالقة على أمل أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي في الاجتماع الوزاري الشهر المقبل. واتفق الوزراء على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية جريئة من أجل تعزيز القدرة التنافسية والاستمرار في مسار الاندماج المالي وتحقيق النمو. وقالوا إنه على الرغم من تحقيق تقدم في هذه الأمور خلال السنوات الأخيرة فإن العمل لم ينته، وسوف يتم نشر التوقعات الاقتصادية نهاية الشهر الحالي مع استمرار المراقبة القوية للتطورات الاقتصادية.بحسب جريدة الشرق الأوسط

وناقش الوزراء أدوات مساعدة البنوك والتعافي الاقتصادي في قبرص واليونان، وفي ما يتعلق بالوضع في اليونان قال رئيس مجموعة اليورو يروين ديسلبلوم إن وقد التروبكا سيعود في غضون أيام إلى أثينا لاستئناف مهمته في مراقبة تنفيذ البرنامج الاقتصادي المتفق عليه مع فريق الدائنين «المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والمركزي الأوروبي».

شعار الاتحاد الأوروبي

واقر الوزراء الاتفاق السياسي الذي جرى التوصل إليه مع البرلمان الأوروبي حول زيادة مواءمة قواعد الاتحاد الأوروبي بشأن خطط ضمان الودائع وتعزيز حماية المودعين، بحيث تتم إعادة النظر في بعض التشريعات المعمول بها حاليا من أجل تحسين حماية المدخرين وتغطية الودائع التي تصل إلى 100 الف يورو، وإجراء تغييرات رئيسة تتعلق بالتبسيط والمواءمة وتخفيض المهلة المحددة للدفع من 20 يوما إلى سبعة أيام بحلول عام 2024، وضمان وصول أفضل للمعلومات بالنسبة للمودعين بشأن حماية ودائعهم.

كما اعتمد الوزراء تقريرا حول الإنفاق في موازنة 2012 للاتحاد الأوروبي، ورحبت المفوضية الأوروبية بهذا الأمر وقالت إنها ستقدم توصيات محددة بشأن المجالات التي يمكن أن يتم إدخال المزيد من التحسينات عليها. وقال المفوض الأوروبي لشؤون الضرائب الجيرداس سيميتا «نرحب بقرار المجلس الوزاري، الذي يستجيب لرغبة المواطن الأوروبي في معرفة أن أمواله تدار بشكل صحيح وتنفق بشكل جيد.

وهذا يمثل إحدى أولويات المفوضية الأوروبية في موازنتها الجديدة، وجرى تشديد القواعد وتعزيز الأدوات اللازمة للتأكيد على أن ميزانية الاتحاد الأوروبي تحترم رغبات دافعي الضرائب. ودعا الدول الأعضاء إلى تحمل مسؤولياتها في حماية أموال الاتحاد الأوروبي.

وبحسب العديد من المراقبين في بروكسل لا تزال الخلافات مستفحلة بين البرلمان الأوروبي من جهة ومجلس الوزراء الاتحادي من جهة أخرى بشأن الشق المتعلق بتصفية البنوك المتعثرة.. وهناك خشية من انهيار المفاوضات بين الوزراء الأوروبيين والبرلمان قبل الانتخابات الأوروبية المقررة في شهر مايو «أيار» المقبل، مما قد يحبط مجمل جوانب الاتحاد البنكي. وعقد ممثلون عن البرلمان والدول الأعضاء أربع جولات من المفاوضات الرسمية حتى الآن لم تسفر عن تسجيل تقدم يذكر بشأن الجهات والأطراف التي ستتقاسم أعباء البنوك التي ستتم تصفيتها.

«المركزي الياباني» يبقي سياسة تخفيف القيود النقدية ويوسع برنامج دعم القروض

«كونا» – قرر بنك اليابان المركزي الحفاظ على سياسته النقدية دون تغيير وتوسيع برنامج دعم القروض.

وصوت محافظ البنك هاروهيكو كورودا وزملاؤه الثمانية في مجلس الادارة بالإجماع في نهاية اجتماع استمر يومين على ابقاء سياسة البنك النقدية التي دخلت حيز التنفيذ في شهر ابريل الماضي.

وقال البنك في بيان صدر عقب الاجتماع انه سيجري عمليات في سوق المال بحيث ستزيد القاعدة النقدية بوتيرة سنوية تتراوح بين 60 و70 تريليون ين اي بين 585 و682 مليار دولار.

واضاف ان «البنك سيواصل سياسة التيسير النقدي الكمي والنوعي التي تهدف الى تحقيق هدف استقرار الاسعار بنسبة 2 في المئة لاهميتها في الحفاظ على هذا الهدف بطريقة مستقرة».

ولفت البيان الى البنك سيدرس مخاطر الارتفاع والهبوط في النشاط الاقتصادي والاسعار وسيجري تعديلات حسب الاقتضاء.

وقرر المجلس مضاعفة اكبر قدر ممكن من الاموال منخفضة الفائدة للمصارف الخاصة التي تقدم القروض للشركات لدعم تعزيز اسس النمو الاقتصادي من 5ر3 تريليون ين اي 34 مليار دولار الى سبعة تريليونات ين اي 68 مليار دولار.

ومدد البنك فترة انتهاء برنامج دعم القروض الذي قدم في عام 2010 لسنة واحدة حيث كان من المقرر ان ينتهي في نهاية شهر مارس المقبل.

كما مدد البنك فترة انتهاء برنامج اقراض آخر لتقديم قروض بسعر فائدة سنوي بنسبة 1ر0 في المئة للمؤسسات المالية في المناطق المتضررة من الزلزال الذي وقع عام 2011 والتسونامي والكوارث النووية التي عقبتهما لسنة واحدة بعد ان كان من المقرر ان تنتهي في شهر ابريل المقبل.

تراجع معدل التضخم في بريطانيا إلى 1.9 في المئة للمرة الأولى منذ عام 2009

«كونا» أكد تقرير رسمي بريطاني امس تراجع معدل التضخم في بريطانيا الشهر الماضي الى 1ر9 في المئة لاول مرة منذ نوفمبر 2009.

وعزا التقرير الصادر عن مكتب الاحصاء الوطني هذا التراجع الذي جاء افضل من توقعات واهداف الحكومة الى «انخفاض اسعار الخدمات والمواد ذات الاستهلاك الواسع».

وأوضح ان معدل التضخم في يناير سجل تراجعا للشهر السابع على التوالي مبينا ان معدل التضخم في ديسمبر الماضي بلغ 2 في المئة وكان مطابقا تماما لتوقعات الحكومة.

وعلى الصعيد نفسه اعتبر مسؤول اقتصادي في غرفة التجارة البريطانية ديفيد كيرن في تصريح صحافي ان تراجع معدل التضخم الى ادنى مستوى له منذ أكثر من أربعة اعوام «يحمل انباء سارة للمستهلكين ورجال الأعمال على حد سواء».

واوضح ان «تراجع معدل التضخم سيعطي مزيدا من الوقت للبنك المركزي من اجل الإبقاء على معدل الفائدة عند 5. 0 في المئة وتجنب رفعها في المستقبل القريب».

وأكد كيرن ان «المناخ الاقتصادي الذي يتميز بمعدلات منخفضة للتضخم والفائدة يسمح للشركات والمستهلكين بالتخطيط للمستقبل ويمنحهم الثقة بعدم تعرضهم لأي مفاجآت مالية غير سارة».

باحتوائها على 65 في المئة من المباني الخضراء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الإمارات تتقدم أربع مراتب على لائحة الاستدامة الصادرة عن مجلس الطاقة العالمي

قادة قطاع التطوير العقاري يسهمون في ابتكار أساليب جديدة للحد من الضرر البيئي الناتج عن نشاطات القطاع

أوضح محمد الأعسم، مؤسس ديوان للاستشارات الهندسية والمعمارية ورئيس مجلس إدارتها ومديرها التنفيذي، أن التغير السريع في تركيز السوق العقاري أدى إلى وجود 65 في المئة من المباني الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الإمارات العربية المتحدة. وأشار الأعسم إلى أن قادة قطاع التطوير العقاري يستمرون في إيجاد أساليب مبتكرة للحد من الضرر البيئي الناتج عن نشاطات هذا القطاع.

وقد جاء هذا التصريح في سياق احتفالات ديوان للاستشارات الهندسية والمعمارية بمرور ثلاثين عاماً على تأسيسها، حيث احتفت الشركة العريقة بإنجازاتها على مر العقود الثلاثة الماضية في مجال الأبنية المستدامة في المنطقة.

والجدير بالذكر أن ثلثي الأبنية الحاصلة على شهادة القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي «LEED» المعترف بها عالمياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقع في الإمارات العربية المتحدة.

وفقاً لتقرير ليفينغبلانت عام 2012، الذي يصدره الصندوق العالمي للطبيعة، والذي اعتمد على إحصائيات العام 2008، تحتل الإمارات العربية المتحدة المركز الثالث عالمياً من حيث ارتفاع البصمة البيئية نسبة لعدد السكان، التي تبلغ وفقاً للتقرير 8.4 هكتارات للشخص الواحد «GHA».

إلا أن هذا الرقم ينطوي على تحسن ملحوظ، نتج عن تطبيق مبادرات شاملة في الدولة، مثل مبادرة استدامة في أبوظبي التي تنص على إلزام الشركات الخاصة بتطبيق القواعد الأساسية الأربع في مجال الاستدامة، وهي الاستدامة البيئية والمالية والاجتماعية والثقافية. تسهم مبادرة استدامة في تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة الثلث عن الخط القاعدي.

كما احتلت الإمارات العربية المتحدة الموقع 102 من بين 129 دولة وفقاً لتصنيف مجلس الطاقة العالمي «WEC»، وهو ما يعني أن الدولة تقدمت أربع مراتب عن تصنيفها في العام السابق.

ومع احتفال ديوان بعيدها اللؤلؤي، تفتخر الشركة بأنها من بين الشركات المتقدمة في مجال الالتزام بهذه المعايير الصارمة. ويبدو ذلك جلياً في مشروعي بريمير إن ومدارس المستقبل من ADEC، اللذان وضعت ديوان تصاميمهما الأولية وأشرفت على تنفيذهما، حيث حصل مشروع بريمير إن على لؤلؤتي استدامة، بينما حصلت المدارس على ثلاثة لآلئ. وقد كان مشروع بريمير إن أول مشروع في الإمارات يشتمل في تصميمه على شبكة لإعادة تدوير المياه، إلى جانب توفيره للطاقة بنسبة 33 في المئة.

وتابع الأعسم قائلاً: «تركز ديوان على إيجاد الحلول للحد من الضرر البيئي الناتج عن المشاريع العمرانية، إلى جانب التقنين في استهلاك الموارد الطبيعية في جميع مشاريعها.» واختتم الأعسم قائلاً: «نحن فخورون بالدور الذي لعبناه في تغيير المشهد العقاري في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية، ومستعدون للتحدي المتمثل بالحفاظ على هذا التطور السريع في الحفاظ على البيئة على المدى البعيد.»

نمو قطاع المباني الخضراء